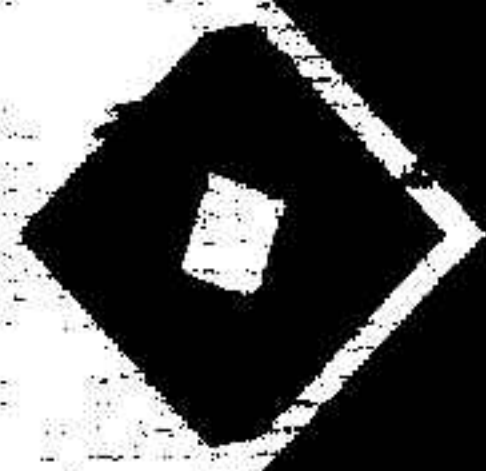




مجلس
الهيئة العامة
للتجارة
البحرية
البحرية

عمان في 2014/4/27

الرقم : ت ج 1/1 / 759

السادة / هيئة الأوراق المالية المحترمين
عمان - الاردن

الموضوع : محضر اجتماع الهيئة العامة الثالث والثلاثون

تحية طيبة وبعد ،

مرفق طيه صورته من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي للشركة المنعقد بتاريخ 2014/4/17
والمعتمد من قبل مراقب عام الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المدير العام
هشام جبر
شركة التسهيلات التجارية الأردنية - عم
Jordan Trade Facilities Co. Ltd

هيئة الأوراق المالية	
الدائرة الإدارية / الديوان	
٢٨ نيسان ٢٠١٤	
الرقم التسلسلي	٩٥١
الجهة الموجهة	١/١٢ افصاح

[Handwritten signature]

عمان في 2014/4/17

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي
الثالث والثلاثون لشركة التسهيلات التجارية الأردنية
المساهمة العامة المحدودة

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة عقدت الهيئة العامة للمساهمين إجتماعها السنوي الثالث والثلاثون في فندق لاند مارك الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الموافق 2014/04/17 بحضور السيد/ أكرم الرواشده مندوباً عن عطوفة مراقب عام الشركات. ترأس الجلسة السيد/ محمد زكي المصري رئيس مجلس الإدارة ورحب بالسادة الحضور وطلب من السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات إعلان قانونية الجلسة حيث أعلن السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات بأن الشركة قد قامت بإرسال الدعوات الى المساهمين عن طريق البريد العادي وقامت بنشر الاعلانات بالصحف اليومية وبالإذاعة الاردنية ، وذلك بما يتفق مع المواد الواردة في قانون الشركات، كما بين بأن عدد الحضور من المساهمين (11) مساهماً من أصل (518) مساهماً يحملون فيما بينهم (15,782,307) سهماً أصالة، أي ما نسبته (95,6%) من رأسمال الشركة ، وأن (5) من أعضاء مجلس الإدارة من اصل (7) يحضرون الإجتماع وكذلك السيد حاتم القواسمي عن شركة القواسمي وشركاه (KPMG) المحاسب القانوني المستقل للشركة ، وبذلك فإن الاجتماع يكون قانونياً ، وطلب من السيد/ محمد المصري رئيس الجلسة افتتاح الجلسة وتعيين كاتباً لها ومراقبين. إثنين لفرز الأصوات عملاً بأحكام المادة 181 أ من قانون الشركات. عين السيد رئيس الجلسة السيد/ زياد حسين كاتباً للجلسة والسيد/ أنطون طنوس وطارق حداد مراقبين لجمع الأصوات وفرزها.

وبعد ذلك إنتقل السيد رئيس الجلسة لجدول أعمال الاجتماع وعلى النحو الآتي:
أولاً : قراءة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة.
طلب السيد الرئيس من كاتب الجلسة قراءة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق وطلب الحضور من كاتب الجلسة قراءة القرارات فقط ، وبعد القراءة سأل السيد الرئيس إن كان هناك أي إستفسار عن وقائع المحضر حيث لم يكن هناك أي إستفسار.

وزارة الصناعة والتجارة
مصدق

27 APR: 2014

صورة طبق الأصل
دائرية الهيئة العامة للشركات
مصدق

9

ثانياً : مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2013 وخطة عمل الشركة والمصادقة عليها.

طلب الحضور الإغفاء من قراءة التقرير وتأجيل مناقشته بعد سماع تقرير مدققي حسابات الشركة ومناقشته مع الميزانية العمومية، وتمت الموافقة على ذلك.

ثالثاً : سماع تقرير المحاسب القانوني المستقل للشركة عن السنة المالية 2013.

قام السيد حاتم القواسمي بقراءة التقرير على الحضور.

رابعاً : مناقشة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وحساب التوزيع للسنة المالية المنتهية في 2013/12/31 والمصادقة عليهما.

طلب السيد الرئيس من الحضور التفضل بمناقشة البندين ثانياً ورابعاً من جدول الأعمال.

سأل المساهم محمد عزمي الزربا عن الامور التالية:

- 1- موضوع ضريبة الدخل وهل تم اعتبار الشركة تجارية أم مالية
 - 2- تكاليف التمويل (الاقتراض) لماذا زادت عن السنة الماضية
 - 3- الأرباح المنوي توزيعها لماذا أقل عن السنة الماضية بالرغم أن وضع الشركة جيد والاداء في تحسن والمساهمون يأملون في زيادة الأرباح
 - 4- الالتزامات المحتملة ولماذا أخذ المخصص
- رد عليه السيد المدير العام بما يلي:

- 1- بخصوص ضريبة الدخل بين السيد المدير العام بأن مشروع قانون الضريبة الجديد لم يصدر بعد ولا يوجد أي مؤشرات تدل باننا سندفع ضريبة اضافية ام لا ، وحسب رأي محامي الشركة فان وضع قضيتنا في الاستئناف غالباً سيكون لصالحنا ، ولم يصدر قرار قطعي يبين بأن الشركة مالية أو تجارية ، ولا يوجد أية أضرار ولكن محتمل أن تتحمل الشركة مبلغ اضافي.
- 2- بخصوص ارتفاع كلفة الاقتراض بين السيد المدير العام بأن السبب يعود الى اسناد القرض الذي حصلت عليه الشركة حيث ان نسبة الفوائد لاسناد القرض عادة تكون أعلى من فوائد البنوك ، وأكد على ذلك السيد مدقق الحسابات حيث قال (كون فائدة الاسناد أعلى زادت التكاليف).

١٦
وزارة الصناعة والتجارة
مصدق

27 APR 2014

صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

وعقب المساهم محمد عزمي الزريا بأن المساهمين يقولون بأنه كلما قل الاقتراض تزداد الأرباح وهذا ما يهم المساهم.

3- بخصوص نسبة توزيع الأرباح بين السيد المدير العام بأن البنوك تنظر الى بند الأرباح المدورة في الميزانية وتفضل أن تكون عالية وهذا من اهم متطلبات البنوك للحصول على موافقة منهم بمنحنا قروض وكون الشركة تحتاج باستمرار الى سيولة نقدية للاستمرار في عملها فانها تلجأ للاقتراض من البنوك ولذلك قرر مجلس الادارة التوصية للهيئة العامة بتوزيع نسبة ارباح على المساهمين أقل عن السنة الماضية مما ينعكس ايجاباً على علاقة الشركة مع البنوك للحصول على القروض التي تحتاجها الشركة.

4- بين السيد المدير بأن الالتزامات المحتملة هي لمواجهة أي ظروف طارئة كضريبة الدخل وقد قرر مجلس الادارة اخذ مخصصات تحوطاً لأي طارئ.

وطلب المساهم محمد الزريا تخفيض المصاريف الادارية (بند مصاريف الادارة العليا) رد عليه السيد المدير العام بأن الأرباح التشغيلية المتحققة لهذا العام اعلى من السنة الماضية والمصاريف الادارية تزيد عن السنة الماضية ولكن لو أخذنا نسبة زيادة الأرباح التشغيلية مقارنة مع نسبة زيادة المصاريف الادارية لوجدنا أن النسبة طبيعية حيث ان زيادة الأرباح لا بد ان يقابلها زيادة في المصاريف.

وسأل مندوب عطوفة مراقب عام الشركات اذا كان هناك أسئلة أخرى ، وحيث لا يوجد أية أسئلة فتمت المصادقة بالاجماع على البيانات والقوائم المالية وعلى تقرير مجلس الادارة كما هم في 2013/12/31 .

خامساً : مناقشة قرار توصية مجلس الإدارة بتوزيع (1,072,500) دينار كأرباح نقدية توزع على المساهمين بواقع 6.5 % من رأس مال الشركة.

طلب المساهم صالح مهدي السوفي زيادة نسبة توزيع الأرباح حيث أن نسبة 6,5 % قليلة جداً ويأمل المساهمين زيادتها لتصبح 8%.

رد عليه السيد رئيس الجلسة بأن نظرة مجلس الادارة والمستثمرين الكبار طويلة الامد وأن من مصلحة الشركة عدم زيادة نسبة توزيع الأرباح ، لذلك قرر مجلس الادارة التوصية للهيئة العامة بتوزيع 6,5 % لهذا العام.

وطلب المساهمين من ادارة الشركة الاسراع في توزيع الأرباح على المساهمين.

وزارة الصناعة والتجارة
مصادق
مصادق

27 APR 2014

صورة طبق الأصل

دائرة مراقبة الشركات

وعقب السيد المدير العام بأنه بعد ان السيد رئيس الجلسة أن يتم البدء بتوزيع الارباح اعتباراً من تاريخ 2014/5/1 نزولاً عند رغبة المساهمين وتمت الموافقة على ذلك.

وبعد المناقشة قررت الهيئة العامة بالاجماع الموافقة على توزيع 1,072,500 دينار أرباح نقدية توزع على المساهمين بواقع 6.5 % من رأس مال الشركة البالغ 16,5 مليون دينار.

سادساً : إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2013.
تم إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2013 بالاجماع ضمن أحكام القانون .

سابعاً : انتخاب محاسب قانوني مستقل للشركة للسنة المالية 2014.
تمت الموافقة بالاجماع على إعادة انتخاب السادة / شركة القواسمي وشركاه (KPMG) اجازة رقم (656) المحاسب القانوني المستقل للشركة لعام 2014 وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم.

ثامناً : أية أمور أخرى
سأل السيد مندوب مراقب عام الشركة ان كان هناك مساهمين يحملون ما لا يقل عن 10% من الاسهم الممثلة في الاجتماع يرغبون بأضافة بند على جدول الاعمال لمناقشته يستطيعون التفضل باضافته رد المساهمون بأنه لا يوجد.

وهنا أعلن السيد رئيس الجلسة عن انتهاء الاجتماع وشكر السادة الحضور على تفضلهم بالحضور والمشاركة بالاجتماع.

وزارة الصناعة والتجارة
مصدق
رئيس الجلسة
27 APR 2014
محمد زكي المصري
مندوب عطفة مراقب عام الشركات
أكرم الرواشده
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشركات

كاتب الجلسة
زياد حسين صالح